

مفهوم الاشتراكية عند جمال عبد الناصر

د. فؤاد مرسي

هذه محاولة سريعة لاقتفاء خطى وتحديد معالم مفهوم الاشتراكية عند جمال عبد الناصر. ليس لي فيها فضل سوى كتابتها ، لأن صاحبها هو على الأرجح جمال عبد الناصر نفسه. لقد حاولت أن أتبع كل ما قال أو كتب منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبخاصة حتى حرب يونيو ١٩٦٧ حين غطت قضية تحرير الأرض المحتلة على القضية الاجتماعية. وقد تبين أن أهم الوثائق التي تحمل فكر عبد الناصر في الاشتراكية العلمية هي من حيث الترتيب الزمني: أقواله في جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، ثم ميثاق العمل الوطني ، ثم حديثه في جلسة افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤. ومن الممكن أن نضيف بيان ٣٠ مارس كتصوير أخير لوضع القضية الاجتماعية في إطار احتدام المعركة الوطنية. واريده قبل أن نعرض لجمال عبد الناصر على طريق الاشتراكية أن نبدأ بعرض سريع للطريق الذي سلكته الأفكار الاشتراكية منذ بزغت في العالم حتى عصرنا الراهن .

نشأة وتطور مفهوم الاشتراكية

كانت أفكار الاشتراكية تراود أحلام الكادحين وعقول المفكرين منذ أقدم العصور. لكنها لم تتخذ لها كياناً فكرياً متميزاً إلا بعد انهيار الإقطاع ومنذ انتصار الرأسمالية . فقد وضعت الآلة لأول مرة امكانية إشباع حاجات البشر المتزايدة . وقدمت العلوم الطبيعية إنجازات حاسمة في ميادين الطاقة الميكانيكية والخلية الحية واصل الأنواع ، بحيث اشتد الشغف بالبحث العلمي لتحويل المعرفة الانسانية المتجمعة عن الحياة الاجتماعية ذاتها الى ميدان القوانين العلمية. هنالك تطورت أفكار الاشتراكية :

أ- في مرحلة أولى ، كانت الرأسمالية لم يكتمل نضجها بعد . وكانت الطبقة العاملة ضعيفة غير منظمة ، لم تتضح معالمها بعد ، هنالك كان المفكرون يشيدون في الخيال نظاماً أفضل من الرأسمالية مدفوعين باعتبارات الخير والعدالة ، ومحاولين فرض أفكارهم من الخارج معتمدين لا على قوة الكادحين بل على قوة الدعاية أو على قوة المثل المستمدة من بعض التجارب . في هذه المرحلة توارت فئات اجتماعية مختلفة خلف شعارات الاشتراكية دفاعاً عن مصالحها هي. حتى لقد كانت هناك اشتراكيات متعددة اقطاعية ، ورأسمالية ، ورأسمالية صغيرة . بل

كانت الاشتراكية حتى عام ١٨٤٧ مجرد حركة بورجوازية ، سعى الاشتراكيون الحقيقيون لتمييز أنفسهم عنها .

ب- وفي مرحلة تاريخية تالية ، نضجت الرأسمالية ، ونمت الطبقة العاملة ، فتحوّلت الأفكار الاشتراكية بفضل الصقل العلمي من نطاق الخيال والتمني الى نطاق العلم والحقيقة. وغدت بدورها للاشتراكية علما هو ما يسمى بالاشتراكية العلمية . وكان من الطبيعي أن تنهض الاشتراكية العلمية على أكتاف الاشتراكية الخيالية ، فهي تطوير لأفكارها بطريقة ثورية . ومن ثم فهي أرقى منها ، بل هي كعلم تقف على النقيض منها ، وتعتبر نفيا لها. ولهذا فقد حلت محلها فكراً وعملياً. ولم تعد توجد سوى اشتراكية واحدة . ليس هناك في الحقيقة سوى اشتراكية واحدة لأن هناك علماً واحداً للاشتراكية . ولهذه الاشتراكية مبادئ ، لأن لعلم الاشتراكية قوانينه العلمية .

وعلينا من البداية أن نوضح ما نعنيه عندما نقول انه لا توجد سوى اشتراكية واحدة: فأولاً : ان وحدة الاشتراكية لا تعني أبداً وحدة أو تماثل التجارب الاشتراكية . فكل تجربة اشتراكية تتم في ظروف مختلفة موضوعياً وذاتياً . كل شعب بثورته الاشتراكية يضيف إلى التاريخ كما يضيف الى النظرية . ولم توجد ولن توجد ثورة نقية تسير بالمواسفات الموضوعية سلفاً .

فالاشتراكية واحدة ، لكن تطبيقها محكوم عندنا بالواقع الوطني والقومي لبلادنا العربية وبخصائصها التاريخية وبتقاليدها الثورية وأيضاً باحترام القيم الدينية والاسلامية الثورية . فليس هناك ما ينبغي أن يكون الانسان مناضلاً اشتراكياً ومؤمناً متديناً في الوقت ذاته .

ثانياً : ان وحدة الاشتراكية لا تعني أبداً جمود الفكر الاشتراكي عند صيغ وقولب معينة . ان الاشتراكية واحدة حقا ، لكنها متطورة أيضاً . ففي عصرنا الراهن ، عصر الانتصار العالمي للاشتراكية، وبعد أن اجتاز المجتمع البشري العالمي كل أساليب الانتاج حتى الاشتراكية ، في عصرنا هذا لم تعد هناك ضرورة لأن يجتاز كل بلد كل مراحل التطور البشري ليصل في النهاية الى الاشتراكية . وفي هذا العصر لا يمكن أن يكتفي الاشتراكيون بحفظ علومهما القديمة فحسب ، ولا باعادة النظر فيما تعلموه من قبل فحسب ، بل عليهم أن يتعلموا من جديد .

ثم علينا أن نوضح ما نعنيه بكلمة الاشتراكية . فالواقع أن الطبيعة العلمية للاشتراكية تعني الكثير بالنسبة لنا . فهي تعني أولاً أن نتعلم وأن نتعلم ايضاً وأن نتعلم دائماً. وهي تعني ثانياً الا يبقى العلم حرفاً ميتاً ، معزولاً عن المجتمع بل يدخل حقاً في عاداتنا و يصبح جزءاً لا

يتجزأ من حياتنا اليومية . وهي تعني ثالثاً تمجيد الانسان وقدرته على المشاركة بوعي في الأحداث ورفض ان يكون تحت رحمتها ، بل امكانية السيطرة عليها وتطويرها بامكانية التنبؤ العلمي بها. وهي تعني رابعاً موضوعية الواقع من حولنا وبالتالي فهو قائم شئنا أم أبينا ، لا نتحكم فيه الا بقدر ما نعرف عنه. ومن ثم تنفي الاشتراكية العلمية تماماً الارتجال والتلقائية والتفسيرات الذاتية. وهي تعني خامساً نسبية أفكارنا ومعرفتنا وضرورة تطورها مع تغيرات الزمان والمكان . ومن ثم فان اعتبار أفكارنا ثابتة هو ابتعاد كامل عن الروح العلمية . فلا شيء يجمد عن التطور. وهي سادساً تعني حتمية الاشتراكية حتمية موضوعية بعيدة عن ارادة الثوريين المناضلين من أجلها والقادة الذين أطلقوها . انها تفرض نفسها لا من وحي الاخلاق ولا باسم العدالة- وهما اعتباران رفيضان- ولكن باسم التاريخ والضرورة الموضوعية ، باسم الحتمية التاريخية. ولهذا فان الاشتراكية تبنى طبقاً لقوانين بنائها . فمثلاً من يريد توزيعاً اشتراكياً في المجتمع عليه أن يبدأ أولاً بتوفير انتاج اشتراكي.

وليس معنى كون الاشتراكية علماً انها كهنوت غامض أو انها معرفة لا يدركها الا العلماء. فلم تخرج الاشتراكية أبداً من الجامعات ، بل من صميم الحياة في المصانع والحقول . ولكنها علم بالمعنى التالي :

أولاً : ان الحياة الاجتماعية لها قوانين علمية تحكمها . وهذا هو المفهوم العلمي للتاريخ أو قانون الصراع الطبقي .

ثانياً : ان الحياة الرأسمالية حلقة عابرة من حلقات تطور الحياة الاجتماعية ولا بد أن تعقبها الاشتراكية وان هذه الرأسمالية تحكمها قوانين علمية خاصة بها . وهذا هو المفهوم العلمي للاستغلال الرأسمالي أو قانون فائض القيمة .

ثالثاً: ان بناء الاشتراكية له قوانين علمية تحكمه ، أهمها قانون الاشباع المتزايد لحاجات الشعب ، وقانون النمو المخطط للاقتصاد ، وقانون من كل بحسب طاقته وكل بحسب عمله . رابعاً: ان النضال من أجل بناء الاشتراكية له قوانين علمية تحكمه ، وهذا هو المفهوم العلمي للتنظيم السياسي أو قواعد المركزية الديمقراطية للحزب المناضل من أجل الاشتراكية. وبعبارة أخرى ، فان المحتوى الاقتصادي للاشتراكية العلمية هو تطوير الملكية الاجتماعية لصالح الشعب العامل ، أما محتواها السياسي فهو نقل السلطة للشعب العامل . فلن تهزم الرأسمالية ولن تنتصر الاشتراكية قبل أن يعيد الشعب العامل صاحب السلطة تنظيم الاقتصاد على أسس جديدة من التخطيط وينتج منتجات أكثر وأجود وأرخص مما فعل الرأسماليون- وذلك بفضل انتاجية أرقى للعمل الاجتماعي وأعلى بكثير مما حققه الرأسماليون ، أساسها الانضباط الواعي من قبل العاملين بأنهم أصحاب المصلحة في تطوير الانتاج .

وصحيح ان الاشتراكية العلمية قد ظهرت تاريخياً كنتاج مباشر للاعتراف بالصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي بين الملاك الرأسماليين والعمال الاجراء ، الاعتراف بفوضى الانتاج الرأسمالي وحتمية أن يحل محله انتاج واع مخطط هو الانتاج الاشتراكي. تاريخياً، ظهرت الاشتراكية تعبيراً نظرياً عن حركة الطبقة العاملة. ولكن ، كالحياة ذاتها، فان الاشتراكية العلمية لا تقف ساكنة جامدة، بل تتطور وتغتني بتغيير الظروف التاريخية وبزوغ مهام جديدة أمام قوى التقدم في المجتمع. انها علم كاي علم آخر يعيد صياغة قوانينه عند كل كشف علمي فاصل . وفي عصرنا الراهن تتفتح الاشتراكية على تجارب البلدان المستقلة حديثا حيث تتقبل أفكار الاشتراكية فئات اجتماعية أوسع بكثير من الطبقة العاملة ، وحيث يتم الانتقال الى الاشتراكية انطلاقاً من مجتمعات متخلفة عن الرأسمالية ، كما هي الحال في مصر. و هذا ما اكتشفه جمال عبد الناصر بقوله ان " الرأسمالية حتى على الطريقة المقيدة أصبحت مستحيلة " .

تباشير المفهوم الاشتراكي عند عبد الناصر

كانت الاشارة الأولى للثورة الاجتماعية عند عبد الناصر في كتاب (فلسفة الثورة) . وكانت الاشارة واضحة ، ولكنها لم تكن كافية . وهكذا نقراً :

" لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان ، ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه أو من جيش معتد أقام في أرضه دون رضاه ، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد " .

فالثورة الاجتماعية اذن هي صراع بين الطبقات هدفه تحقيق العدالة . أي أن العدالة لن تتحقق الا بعد مرحلة من الصراع ثم يستقر الأمر .

" الثورة الاجتماعية من أول مظاهرها تزلزل القيم وتخلخل العقائد وتصارع المواطنين مع أنفسهم أفراداً وطبقات تحكم بالفساد والشك والكراهية والأنانية " .

لكن في ٥ ديسمبر ١٩٥٧، في المؤتمر التعاوني ، رفع عبد الناصر شعار الاشتراكية. هنا لأول مرة نجد كلمة الاشتراكية بوضوح . انه يطالب بالاشتراكية صراحة . ويبدأ في طرح اهم عناصرها.

" ان الاشتراكية التي نعيها هي التطور لصالح الشعب وليس لرفع مستوى الأقلية التي كسبت في الماضي . ولكن التطور لأجل رفع مستوى أغلبية الشعب ... هل نتحرك من مرحلة الى مرحلة ؟ وكيف ؟ وكما قلت لكم نتحرك من مرحلة الى مرحلة وفقاً لمقتضيات الأحوال ووفقاً لاحتياجات الشعب . نريد أن يحل محل النظام الاقتصادي الاستغلالي والاحتكاري نظام اقتصادي اشتراكي ديمقراطي تعاوني من أجل مصلحة الغالبية العظمى

للشعب ... لا من أجل مصلحة فئة قليلة هي التي تستغل ، وهي التي تحتكر وهي التي تكسب مكاسب باهظة على حساب الشعب ... نريد أن نعمل على الاتخضع أية طبقة أو يخضع أي قسم من المجتمع لطبقة أخرى أو قسم آخر . نريد أن نتخلص من استغلال الانسان واستغلال المجتمع لبعضه ... استغلال الأقلية في المجتمع للأغلبية في المجتمع ... ونقرب الفوارق بين الطبقات ... ننظم اقتصادنا وفقاً لخطة موضوعة لصالح الشعب لا لصالح عدد من الأفراد .

" نراعي مبادئ العدالة الاجتماعية . نوفق بين النشاط الاجتماعي العام الذي تقوم به الدولة والنشاط الاقتصادي الخاص الذي يقوم به الأفراد على ألا يضر هذا بصالح المجتمع... على أن يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي كإقتصاد للشعب ولايستخدم لمصلحة أفراد على حساب الشعب. ونعمل على تشجيع التعاون ونقيم التعاون بدل الفردية التي تحكمت فينا وتمكنت منا. نعمل على توسيع التأمين الاجتماعي . نقرر أن التضامن هو أساس المجتمع .

" يتضح من هذا كله اننا كدولة نهدف الى القضاء على الفردية والانانية . ولكننا لا نسعى لاقامة رأسمالية من الدولة. الدولة تشترك مع الشعب وتعتبر أن لها الولاية وهذه الولاية تضعها موضع حماية مصالح صغار الرأسماليين وصغار المدخرين مع الرأسماليين الاخرين. لكن في نفس الوقت نحن لا نريد أن تكون رأسمالية الدولة بل نعتبر أن رأس المال الخاص حر ما دام يعمل لمصلحة الشعب ويعمل للخير العام ، وفي نفس الوقت نتدخل بمعنى اننا لا نريد أن نقضي أو نصفي الرأسمالية . ولكن نرى أن من واجبنا أن نراقبها ونعتبر نحن أن رأس المال الوطني ضرورة لازمة في هذا الوقت من أجل تطوير الاقتصاد القومي . ولكننا يجب أن نلاحظ أن رأس المال هذا لا يتحكم في الحكم ولا يسيطر على الحكم من أجل استغلال الأغلبية العظمى لهذا الشعب . ليس هدفنا أن نحارب رأس المال الوطني ، لكن غرضنا أن نوجه رأس المال الوطني للخدمة العامة ونمنع استغلال رأس المال للمجتمع وللأفراد . لازم نستخدم جميع العناصر الممكنة . نستخدم الرأسمالية الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية ، نستخدم الرقعة الزراعية الموجودة من أجل رفع المستوى فيها ، لنضع في اعتبارنا مصالح العمال وأيضاً مصالح رأس المال الوطني ، لازم يدخل في اعتبارنا التعاون بين الريف وبين المدينة . وهذا يحتاج إلى قيادة اقتصادية . والقيادة الاقتصادية هذه يلزم أن تكون موجودة للدولة التي هي لها أولوية والتي تحمي كل طبقة من الطبقة الأخرى ، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الأخرى . والحكومة هي التي توفق بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات في نفس الوقت. لهذا تكون عندنا خطة شاملة لرفع الانتاج ."

هكذا طرح عبد الناصر لأول مرة مفهومه عن الاشتراكية ، فقد كانت الثورة قطعت مرحلة كاملة تصدت فيها لمناورات رأس المال الأجنبي التي بلغت حد الغزو الثلاثي ، كما تعرضت فيها لمراوغات رأس المال الكبير وعجزه عن القيام بالتنمية الاقتصادية الملحة- هذا بينما فرضت الطبقات الشعبية وجودها الكبير بدورها في مقاومة الغزو الثلاثي .
وقد أكد عبد الناصر فيما بعد صحة هذه البداية. فقال في إحدى جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية :

"في سنة ١٩٥٧ تكلمت في مؤتمر التعاون وقلت كل شيء. والذي يرجع الى هذه الخطبة سوف يجد الخطوات التي اتخذت سنة ١٩٦١ بالتفصيل.

"بدأنا في سنة ١٩٥٧ نتكلم عن الاشتراكية وندعو للاشتراكية وبدأنا في سنة ١٩٥٧ نرفع شعار إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني . ولم نكن قد رفعنا هذا الشعار قبل ذلك . وقد نكون بدأنا عام ١٩٥٦ أول مرة. ولكن في سنة ١٩٥٧ بدأنا نركز على هذا الشعار. وقلنا أن معركة العدالة الاجتماعية معركة من أجل العدل ومن أجل الكفاية . وكان رأينا أنه اذا كان للحرية السياسية مفهوم أن يكون للمواطن الحق في تقرير أمر وطنه ، فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق في نصيب من ثروة وطنه بجهد الخاص ."

اذن فالبداية كانت في عام ١٩٥٧ في أعقاب هزيمة واندحار العدوان الثلاثي وما كشف عنه من دروس. لقد الحت عندئذ ضرورات التنمية الاقتصادية لبناء اقتصاد وطني مستقل مزدهر. وفي الوقت ذاته طرحت قضية ثمار الانتاج. يقول عبد الناصر فيما بعد في خطاب افتتاح دور الانعقاد الأول لمجلس الأمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤ :

"لقد قمنا برحلة طويلة... ولقد أدركنا بوضوح أن التنمية لا بد أن تقتنن بالتوزيع ."

وعندما سأله مندوب التليفزيون الأمريكي في ٢٦ أغسطس ١٩٦١ عقب التأميمات الكبرى: هل كان هذا جزءا من خطتكم الأصلية للثورة منذ تسع سنين أم أنكم قررت ذلك أخيرا لمواجهة تطورات الظروف ؟ أجاب عبد الناصر:

"منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة . ولكن كانت هناك ستة مبادئ أساسية منها القضاء على الاستعمار والقضاء على استغلال رأس المال وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولقد وضعنا هذه المبادئ الستة أمامنا دائماً ورحنا يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر على ضوء التجربة الوطنية نتخذ من القرارات ما يفتح الطريق لتنفيذ هذه المبادئ."

وفي الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية، بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، أكد عبد الناصر هذا المعنى بطريقة خاصة قال : "ماكانش مطلوب منى أبدا في يوم ٢٣ يوليو أني أطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع وأقول أن هذا الكتاب هو النظرية. مستحيل لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكانش عملنا ٢٣ يوليو . " يوم ٢٣

يوليو الكلام اللي انا باتكلمه النهار ده لو كنت قعدت معاكم يوم ٢٣ يوليو ماكنتش أعرف الكلام ده لأنني ماكنتش خشيت في تجربة العشر سنين اللي أنا اتوجدت فيها في العشر سنين اللي فاتت .

من وراء هذه التجربة الحافلة للثورة ، وبالتحديد من واقع معركة الاستقلال الاقتصادي ، كان استمرار الثورة يعني أن تكتسب مضموناً اجتماعياً واضحاً. انها ثورة وطنية ذات مضمون اجتماعي يتأكد مع الثورة أكثر فأكثر . وعندئذ أعلن عبد الناصر بدء الثورة الاجتماعية. يقول عبد الناصر في الاجتماع السابق:

" في سنة ١٩٦٠ كان من الواضح أن الثورة اللي قامت في سنة ١٩٥٢، الثورة الوطنية اللي قامت في سنة ١٩٥٢ على أن تكون ثورة سياسية وعلى أن تكون ثورة اجتماعية خلصت دورها في الناحية السياسية ولم تستطع أن تندفع في دورها في الناحية الاجتماعية ". والواقع أن هذه المعاني كانت تدور بذهنه منذ مدة، ففي خطابه بالمؤتمر التعاوني في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٨ قال عبد الناصر:

" الاشتراكية في معناها عبارة عن نواح سلبية ونواح ايجابية . النواحي السلبية تتمثل في القضاء على آثار الماضي البغيض والنواحي الايجابية تتمثل في البناء للمستقبل الذي ينشده كل المواطنين ."

أي أن الاشتراكية هي استمرار للثورة الوطنية في مرحلة التنمية الاقتصادية كيف ؟
" فالاشتراكية هي القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم والقضاء على الاستغلال في الداخل أو في الخارج . والاشتراكية في معناها الايجابي هي اقامة اقتصاد وطني ثم العمل على تنمية هذا الاقتصاد لمواجهة حاجات المجتمع والعمل على اقامة عدالة اجتماعية ."

ويؤكد عبد الناصر على هذا المعنى بعد سنوات عديدة . ففي خطابه في مؤتمر الانتاج بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٧ يقول :

" من هذه الأوضاع ومن تفاعلها بظروف العصر فان الحل الاشتراكي فرض نفسه بغير بديل كطريق للتقدم الاجتماعي والاقتصادي . ولقد كانت الاشارات الى هذا الحل واضحة في الضمير المصري من قبل الثورة وعبرت عنها بطريقة أمينة مبادئ الثورة الستة التي وضعت للتطبيق بعد انتقال سلطة الدولة الى يد ادارة الثورة ."

وهكذا من قلب المعركة الوطنية خرجت قرارات التصير وخرجت الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ثم خرجت قوانين يوليو ١٩٦١ . قال الميثاق بحق:
" ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولاً ثورياً الى التقدم لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية

فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين ."

مشكلة الأسماء والتعاريف

وكما اجتاز عبد الناصر طريقه بثبات الى عتبات التحول الاشتراكي ، عبر أيضاً خضم الأسماء والتعاريف ليخلص إلى ماهو جوهرى وأصيل .
في الجلسة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية طرح عبد الناصر المشكلة بصراحة كاملة ، قال :

" هذه العملية ليست عناوين . ليست هي اشتراكية أو اشتراكية ديمقراطية تعاونية أو اشتراكية تعاونية . أبداً العملية هي حياتنا . بمعنى اننا وضعنا هذه الأسماء على أساس انها أسماء متعارف عليها . وأنا من سنة ١٩٥٦ لم أكن أريد أن أضع أسماء . ولا بد أن نضع عناوين من أجل أن نتعارف عليها . معنى هذا كله أي هذه الأسماء كلها اننا نريد أن نبنى طريق الحياة على أساس من العدالة الاجتماعية وعلى أساس من القضاء على الاقطاع والقضاء على الاستغلال والاحتكار وسيطرة رأس المال . "

ولذلك بادر في ميثاق العمل الوطني فأعطاها اسمها بوصفها منهجاً هو الاشتراكية العلمية قال الميثاق:

"ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم . ان أي منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود ."

وفيما بعد أوضح معنى الاشتراكية العلمية ومعنى علمية الاشتراكية قال في عيد العلم في ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ :

" اذا كنا قد أخذنا الطريق الاشتراكي للبناء فان الاشتراكية لا يمكن أن تكون الا اشتراكية علمية. ان مجتمع الاشتراكية ليس جمعية خيرية تتبع معاييرها من نزعة الاحسان لدى كل المتبرعين بجهدهم أو بمالهم فيها . وانما الاشتراكية فكر وسلوك علمي ينبع من الحق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل انسان حر يعيش ويعمل فوق التربة الوطنية . "

من هنا اتجه عبد الناصر الى تحديد مضمون الاشتراكية ، وأعطى لتعريفها اهتماماً فائقاً. وظل هذا المضمون يغتني بمضي الزمن حتى صارت لدينا طائفة من التعاريف التي توجز ببراعة مفهوم الاشتراكية .

في خطاب عيد الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٦١ يقول:

"ان الاشتراكية التي نتجه اليها هي اشتراكية انسانية تؤمن بالفرد وحق الفرد في الحياة " .

وفي خطابه للمواطنين في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ يقول:

" فيه تعريفات متعددة للاشتراكية ولكن المفهوم الواضح البسيط للاشتراكية في تصوري هو انه لا بد أن يكون الدخل القومي شركة بين المواطنين كل بقدر جهده الحقيقي في تحقيق هذا الدخل القومي ."

في عيد الوحدة في ٢٢ فبراير ١٩٦٤ يقول : " الاشتراكية كلمة واحدة بس معناها تحرير الانسان من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي ."

وفي عيد الثورة في ٢٢ يوليو ١٩٦٥ قال :

" الاشتراكية هي منع استغلال الانسان للانسان ، هي تصفية الفوارق بين الطبقات ، هي خلق الظروف والدوافع لتطوير المجتمع حتى يجد الانسان كفرد والمجتمع كمجتمع كل الامكانيات المادية والفكرية والروحية ."

وكان عبد الناصرحاسماً في حديثه الى المبعوثين في مؤتمرهم بالاسكندرية في صيف ١٩٦٥ فقال عندئذ : " ان الاشتراكية عموماً هي القضاء على استغلال الانسان للانسان . ولكن التطبيق الاشتراكي في كل بلد يختلف عن البلد الآخر. وفيه ناس تحب تسميها الاشتراكية العربية على أساس أن دي اشتراكية لها طابع خاص . أنا رأيي هي تطبيق عربي للاشتراكية مش هيه اشتراكية عربية . أعتقد أن فيه اشتراكية واحدة "

وللأمانة التاريخية فقد كان عبد الناصر حاسماً في هذا الموضوع منذ سنوات. ففي حديث أدلى به للأهرام في ٣ فبراير من عام ١٩٦٠ كان حريصاً على وضع الأمور في نصابها. قال عندئذ:

" سمعت عن يرى أن نظامنا نظام وسط بين الأنظمة ، وبما أننا في موقف وسط بين الشرق والغرب فكذلك يجب أن يكون نظامنا وسطاً بين الشيوعية والرأسمالية . ثم سمعت عن يرى أنه نظام ابتكرناه واننا نؤمن به لأننا لا نقلد به أحدا.

"ولست أتصور ما هو أكثر بعداً عن الحقيقة من هذه التعليقات. فالحياد السياسي ليس موقفاً وسطاً بين الشرق والغرب. ثم أن اتخاذ موقف وسط في مجالات العقائد الاجتماعية أمر مستحيل. كذلك ليس موقفنا اختراعاً ننفرده به ، وانما هو التعبير الأصيل عن ظروفنا الخاصة".

لهذا أكد عبد الناصر مراراً على حقيقة أن جوهر الاشتراكية واحد ، لكن تطبيقها هو الذي يتفاوت من بلد الى آخر. وفي حديث الى الشباب في حلوان في ١٨ نوفمبر ١٩٦٦ قال عبد الناصر:

"الاشتراكية بتاعتنا اشتراكية تتبع من ظروفنا. والاشتراكية هي القضاء على استغلال الانسان للانسان ، القضاء على الاستغلال بكل أنواعه. وفي نفس الوقت إيجاد مجتمع

الرفاهية. دي الاشتراكية ببساطة ومنعقدش الاشتراكية. ما فيش بابوية في الاشتراكية، مفيش نصوص جامدة ولا نصوص ناشفة أبداً".

وفي ٢٠ فبراير ١٩٦٦ طرح عبد الناصر الفرق بين الاشتراكية والاصلاح الاجتماعي . قال :

" الاشتراكية هي العدالة الاجتماعية بمعناها الصحيح لا المعنى الفارغ الذي تنادي به الرجعية والرأسمالية تحت اسم الاصلاح الاجتماعي . ان الرجعية والرأسمالية حينما تريد أن تخدر المحرومين و تخدر الناس المستغلين تنادي بالاصلاح الاجتماعي . وهي بهذا تعطي بعض الفئات للناس حتى تلهيهم. أما الاشتراكية فمعناها القضاء على الاقطاع كلية واستغلال رأس المال كلية وتصفية الفوارق بين الطبقات واقامة مجتمع من الكفاية والعدل ".
وفي مؤتمر الانتاج المنعقد في ١٨ مارس ١٩٦٧ أوجز عبد الناصر مضمون الاشتراكية في نظر كل مواطن قال :

" الاشتراكية ليست متاهات فلسفية وليست شعارات ذات طنين . الاشتراكية في النهاية بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيين للعمل من أفرادها رجالاً ونساء".
وهكذا يمكن أن نخلص بهذا التعريف الوجيز للاشتراكية : انها الغاء استغلال الانسان للانسان وتصفية الفوارق بين الطبقات تمهيدا لاقامة مجتمع الكفاية والعدل.

أولاً : الغاء الاستغلال :

الاشتراكية هي الغاء استغلال الانسان للانسان . وليست الاشتراكية هي الغاء الملكية بصورة مطلقة . انها ضد الملكية المستغلة ومع الملكية العامة ، الملكية المشتركة للشعب .
في خطابه التاريخي في ٢٢ يوليو ١٩٦٤ يقول عبد الناصر بوضوح:
" لسنا ضد الملكية بصورة مطلقة. ولكننا ضد الاستغلال " ثم يضيف:
"هدفنا هو تحويل الملكية الرأسمالية المستغلة إلى ملكية عامة للشعب ، ملكية مشتركة للشعب "
اذن ما هو الاستغلال ؟ في جلسة ٢٦ مايو ١٩٦٢ بالمؤتمر الوطني للقوى الشعبية يتصدى عبد الناصر لتحديد الاستغلال ، يقول :

"ما هي طريقة تحديد الاستغلال بالنسبة للقطاع الخاص ؟ طبعاً عارفين ما هو الاستغلال. أي حاجة ضد العدل تعتبر استغلال . أي واحد يستغل العامل بأن يأخذ هو المكاسب ولا يعطي العامل أو الفلاح يبقى ده هو الاستغلال . أي واحد يبيع في السوق السوداء يبقى استغلال . أي واحد طبعاً عاوز يعمل مكاسب كبيرة في أقل وقت ممكن بطريق مشروع أو غير مشروع يبقى استغلال "

ثم في حديثه للعمال في أول مايو ١٩٦٦ قال عبد الناصر أن الاستغلال هو :

"أخذ عرق العمال... العامل اللي بيشتغل وقيمة عمله جنيه بيديك ربع جنيه ويأخذ هو تلت تربيع جنيه".

وعندما تكشفت أحداث كمشيش وقف عبد الناصر ليعلن في مؤتمر شعبي في دمنهور بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٦٦ :

"العلاقات الاجتماعية الباقية في أي مكان من هذا البلد والمبينة على الاستغلال أو على التمييز الطبقي مهما كانت الملكية لا بد أن نقضي عليها ونقطعها من جذورها بأي وسيلة من الوسائل".

ثانياً: تصفية الفوارق بين الطبقات:

في نهاية عام ١٩٦٠، وبالذقة في عيد النصر في بور سعيد ، أعلن عبد الناصر مبكراً عن هدفه الاجتماعي. فقال يومها:

" من أول أهدافنا تقريب الفوارق بين الطبقات بالقضاء على هذه الطبقات والقضاء على تحكم رأس المال وديكتاتورية رأس المال . نقرب الفوارق بين الطبقات ، ونعمل فعلاً من أجل الطبقة اللي بتعمل " .

ولكنه في خطاب ٢٢ يوليو ١٩٦١ يطرح قضية الطبقات بعمق كبير ، أنه يبدأ بوضع الحقيقة الاجتماعية الجوهرية ، حقيقة انقسام المجتمع إلى طبقات ، وقيام الصراع الطبقي بينها ، ومن ثم يطرح هدف إزالة الفوارق بين الطبقات . لكنه لايعني أبداً إزالة الفوارق بين الأفراد أنفسهم. يقول :

"ان المجتمع منقسم الى قسمين أو منقسم الى طبقتين . طبقة الملاك والمستغلين وطبقة الاجراء".

ويضيف تحديداً للعملية التاريخية التي يتم بها إزالة الفوارق الطبقة:

" عندما نقول نزيل الفوارق بين الطبقات معناها اننا نغير البناء السياسي ونغير البناء الاقتصادي ونغير البناء الاجتماعي".

ويوضح الفرق بين الفوارق بين الطبقات والفوارق بين الأفراد. " ليس معنى هذا مثلاً اننا نساي في الأجور. كل واحد بياخذ أجره وفقاً لعمله ووفقاً لكفاءته ولتجربته طبعاً. لكن هذا لا يعني التعادل في الأجور".

وان فلا مساواة مطلقة . وانما المساواة في الفرصة المتكافئة . يقول في خطابه للمواطنين عقب انفصال سوريا في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ :

" المساواة في الاشتراكية هي مساواة في الفرصة المتكافئة التي هي الرد الاشتراكي على الامتيازات الطبقة. وبعد الفرصة المتكافئة لكل مواطن فان كل مواطن هو الذي يحدد بنفسه وبقدراته الذاتية دوره في المجتمع ومقدار ما يحصل عليه من هذا المجتمع".

هكذا تتحدد معالم قاعدة التوزيع الاشتراكي :

لكل بحسب عمله. لكن ليس معنى هذا نفي الارث. يقول في الخطاب نفسه :

" ان الارث في تقديري شرع سماوي وقطعة من الطبيعة البشرية ذاتها . ولكني أريد أن يصبح الارث في الكفاية وليس في الحاجة ."

ثم توالى شروحه للميثاق أمام المؤتمر الوطني للقوى الشعبية فقال في الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٦٢ :

"أتمنى أن نصل الى هذا اليوم اللي نقول فيه اننا فعلاً استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات يوم ما نقرب الفوارق فعلاً كلنا عمال وكلنا فلاحين. ولكننا لم نتعد هذه المرحلة ولا زلنا في مجتمع متعدد الطبقات ."

وإذن فنقريب الفوارق بين الطبقات أو ازالة الفوارق بين الطبقات أو تصفية الفوارق بين الطبقات انما تعني كلها شيئاً واحداً عند عبد الناصر هو: ان نكون كلنا عمالاً وفلاحين، ان ينتهي تعدد الطبقات. لكن الا توجد فوارق بين العمال والفلاحين أنفسهم ؟ يقول عبد الناصر في الجلسة السادسة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٦٢ :

"بنص لقوى الشعب العاملة على أنها مجتمع فيه طبقات. ولكن هذه الطبقات ليست متصادمة ولكن متناقضة. ويمكن لنا أن نحل هذا التناقض في اطار من الوحدة الوطنية بالوسائل السلمية. أما التصادم فهو تصادم مع الرجعية ."

واطرده فكر عبد الناصر بعد ذلك معادياً لكل امتيازات لا يكون العمل وحده مصدراً لها.

في خطابه في افتتاح مجلس الأمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤ قال بوضوح :

"علينا الا نسمح بظهور طبقة جديدة تظن الامتيازات ارثاً لها".

وبعد النكسة قال في خطاب ٢٣ يوليو ١٩٦٧ :

" لا بد أن نقضي على أية امتيازات تكون باقية تتجاوز حق العمل وقيمه في خدمة المجتمع"

مجتمع الكفاية والعدل

بعد تصفية المجتمع القديم يتم بناء المجتمع الجديد، مجتمع الكفاية والعدل. وجوهر الاشتراكية هو انتقال وسائل الانتاج الى أيدي الشعب، وذلك باحلال الانتاج طبقاً لخطة شاملة محل نظام الانتاج الرأسمالي، وتوزيع ثمار الانتاج على المواطنين ، كل طبقاً لجهد في تحقيق هذه الثمار. أن المهمة الرئيسية للشعب العامل هي عندئذ العمل الايجابي لاقامة نظام جديد غاية في الدقة والتعقيد ولعلاقات تنظيمية جديدة تمتد من الانتاج الى التوزيع المخططين.

الكفاية هي الانتاج الوفير. والعدل هو التوزيع طبقاً للعمل . يقول عبد الناصر في حديثه للمديرين في مؤتمر الانتاج في ١٨ مارس ١٩٦٧:

" ان الانتاج هو الأساس لتحقيق الاشتراكية. ومن ثم فان خدمة أهداف الانتاج هي معيار الاخلاص للاشتراكية " وفي المنيا يقول في خطاب بتاريخ ٩ مارس ١٩٦٥:

" الاشتراكية مش عمل سحري . الاشتراكية مش معناها ان احنا كل ما نتمناه نحصل عليه لأن احنا رفعنا راية الاشتراكية أو لأن احنا أمنا عدد من المصانع أو الشركات أو المؤسسات ."

واذن فلا بد من الانتاج . لا يكفي التأميم ، لكن التأميم ضروري . وقيام القطاع العام- وهو قاعدة للتنمية- صار أيضاً قاعدة للتحول الاشتراكي. يقول عبد الناصر في مؤتمر الانتاج :

"أصبح مؤكداً بعد ١٩٦١ أن القطاع العام الذي تحقق بتقدم شجاع بطريق التحول الاشتراكي قد أصبح بدوره أول القوى المسؤولة عن مواصلة تقدم أشجع نحو أهداف الكفاية والعدل ."

هذا في الصناعة والتجارة . أما في الزراعة فيقول عبد الناصر في حديثه مع رئيس تحرير جريدة البرافدا والازفستيا في ٧ أغسطس ١٩٦٢:

" الحل الاشتراكي لمشكلة الزراعة اعتمد على أساسين: الأساس الأول هو زيادة عدد الملاك للأرض الزراعية واثاحة حق ملكية الأرض لملايين الفلاحين الذين حرموا من هذا الحق زمناً طويلاً وذلك بطريقتين:

١- وضع حد أعلى لملكية الأرض الزراعية الموجودة فعلاً وتوزيع ما يتبقى على الفلاحين.

٢- استصلاح كل ما يمكن استصلاحه من الأرض الجديدة بواسطة مشروعات الري الضخمة. والأساس الثاني هو تدعيم ملكية الأرض بالتعاون وتحويل اقتصاد الملكيات الصغيرة من اقتصاد ضعيف الى اقتصاد قوي بالتوسع المستمر في آفاق التعاون . ولقد أثبتت تجارب تجميع الزراعة أن هناك امكانيات هائلة في تطوير الزراعة " .

وفي حديثه فيما بعد في موسكومع المبعوثين المصريين في ٢٩ أغسطس ١٩٦٥، اضاف عبد الناصر:

" يمكن على سنة ٧٠ نكون حسينا أن احنا وضعنا أساس الاشتراكية بالنسبة للأرض زي ما جه في الميثاق ، نحدد الأرض للرجل وزوجته والأولاد بمائة فدان " . وقد تم ذلك فعلاً في عام ١٩٦٩. فلم يكن عبد الناصر يريد أبداً أن يصادر المستقبل . ولقد كان أحساسه بالزمن أحساساً عميقاً. كان يقول وهو يقدم أعظم قوانين يوليو ١٩٦١:

" الاشتراكية طريق لا نهاية له لأن الاشتراكية التي ننادي بها هي تطوير مستمر للمجتمع ".
وعندما كان يخاطب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في يوم ٢٩ نوفمبر
١٩٦١ قال :

" ان العمل الذي اتخذ في يوليو الماضي لا يمثل بأي حال كل الثورة الاجتماعية. اننا بدأنا
في الثورة الاجتماعية بطريقة جديدة بهذه القوانين. ولكن الثورة الاجتماعية ستسير في طريق
طويل ".

وعندما كان يقدم الميثاق للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية قال في جلسة ٢٦ مايو ١٩٦٢ :
" ان الميثاق للجيل . وأنا كنت حريص الا أحدد حاجة فيه لأكثر من ٨ سنين . لأنه جازب
ييجي ناس بعد كده يحصل عندهم تطور فكري تقدمي أكثر من الميثاق أو يجبووا يضيفوا عليه
حاجات جديدة أو يعدلوه ".

وفي الميثاق أكد عبد الناصر على التخطيط بوصفه أساسا للتنمية الجديدة . فالتخطيط
الاشتراكي الكفاء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية
والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكي تحقق الخير لمجموع الشعب وتوفر لهم
حياة الرفاهية. لكنه قبل الميثاق ، ومنذ وضعت الخطة الخمسية الأولى ، كان يعي معنى
الخطة وعياً عميقاً. ففي مؤتمر الاتحاد القومي في ٩ يوليو ١٩٦٠ " قال عبد الناصر:
" لقد كان هذا يحتم وجود خطة شاملة تجري التطوير الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لها وعلى
أساسها . ولكن وضع خطة شاملة كان يتطلب أن تستبين الصورة كلها وتدرس دراسة مفصلة
وفي الوقت نفسه بدء العمل دون تأخير .

" وما كان يمكن أن تكون هناك خطة اقتصادية دون هدف اجتماعي ، بل لقد كان يمكن أن
تؤدي الخطة إلى عكس المقصود منها إذا كان الاهتمام يوجه إلى ناحيتها الاقتصادية مجرداً
من كل وعي اجتماعي " .

لقد كان على الخطة أن تكون اداة انتاج وفي نفس الوقت كان عليها أن تكون اداة عدل.
وتكتمل الصورة للمجتمع بالديمقراطية ، فالاشتراكية هي نفسها ديمقراطية. ونجاح الاشتراكية
مرهون بتطوير وتدعيم الديمقراطية. لكن هذه الديمقراطية هي الديمقراطية لقوى الشعب
العاملة وحدها حيث يحتل الفلاحون والعمال مكانة متميزة . فهذه المكانة هي أهم نقطة في
الميثاق كله .

في خطابه بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦١ يقول :

" الاشتراكية التي نعمل في سبيلها معناها ديمقراطية اجتماعية معناها ديمقراطية سياسية " .

وفي خطاب افتتاح مجلس الأمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤ يقول:

"ان الديمقراطية عملة واحدة ذات وجهين: سياسي واجتماعي. وبغير الوجهين معاً تصبح عملة زائفة لا سعر لها ولا قوة".

وفي ٢٦ يوليو ١٩٦٢ يقول :

" الديمقراطية الاشتراكية هي ديمقراطية الشعب العامل الذي له الحق في ناتج عمله وله الحق في بلده . ديمقراطية الاشتراكية هي الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية ."

وفي خطابه التاريخي بمجلس الأمة في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ يقول :

"أنا باعتقد أن الاشتراكية نجاحها مرهون بتطوير وتدعيم الديمقراطية. ولكن الديمقراطية الاشتراكية الديمقراطية لقوى الشعب العاملة ، ما بقولش أبدأ الديمقراطية للرجعية ولا الديمقراطية للاقطاعيين والرأسماليين " .

ولذلك منح الميثاق الفلاحين والعمال دون غيرهم ضمانات خاصة. يرد عبد الناصرفي جلسة المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٦٢ على تساؤلات البعض قائلاً:

" أنا متأسف لا زالت حقوقهم مش مكفولة. أما عن ضمانات الحرية الفردية التي حققتها الثورة بالقضاء على الاستغلال والا يتعارض هذا مع الحرية السياسية ومع حرية الانتخاب؟ أنا اتكلمت في هذا الموضوع وباعتبره هو أساس الديمقراطية . بل أنا باعتبر أهم نقطة في الميثاق هي النقطة بتاعة الى ٥٠% " .

ويوضح عبد الناصر معالم الديمقراطية الاشتراكية في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ بطرح هذه الفكرة الجوهرية:

" الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل طبقة من الطبقات مع تسليمنا بوجود الصراع الطبقي. وفي تجربتنا من أجل حياة ديمقراطية لا بد لنا أن نحقق الديمقراطية السياسية في اطار الوحدة الوطنية وفي اطار تذويب الفوارق بين الطبقات " .

لكن هذه الديمقراطية لا تتحقق الا بفضل التنظيم السياسي. يقول في ٢٥ مارس ١٩٦٤ :

" ان الديمقراطية لا تتحقق في كمالها الا بقيام التنظيم السياسي شامخاً دفعاً لها والا بقيام المجالس الشعبية المنتخبة " .

مرحلة الانتقال

ومرة أخرى نلمس مدى احساسه العميق بالزمن . فكل هذا البنيان الاجتماعي المنشود لن يتحقق مرة واحدة . ولا بد من مرحلة انتقالية يكون كل شيء فيها انتقالياً . ولقد تعمق احساسه بالطابع الانتقالي للمرحلة الراهنة من خلال تجربة الخطة الخمسية الأولى بانجازاتها واخفاقاتها وبالعبقات والتناقضات التي كان عليها أن تواجهها.

ففي جلسة افتتاح مجلس الأمة في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ طرح عبد الناصر مفهوم المرحلة الانتقالية كاملاً. قال :

"احنا ما بقيناش دولة اشتراكية ولا يمكن أن احنا نقول أن احنا النهارده دولة اشتراكية. احنا في مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية. مش معناها أبدأ أن احنا نأمم شوية مصانع وبس . لأ. الاشتراكية أن نقيم مجتمع الكفاية والعدل ". ثم يوضح الطابع الانتقالي للمرحلة الراهنة من الثورة قائلاً:

" القيم اللي كانت موجودة لا زالت موجودة ماتغيرتش . القيم لم تستقر بعد . وده طبيعي. العلاقات القديمة اللي موجودة لا زالت رواسب العلاقات القديمة الاقطاعية والرأسمالية موجودة. بدي أقول ان احنا النهارده بنمر بمرحلة انتقالية من الرأسمالية المستغلة الى الاشتراكية ".

ثم يلمس جوهر كل ثورة وهو السلطة. يقول:

"هل جهاز الدولة اتغير؟ جهاز الدولة في معظم الأحوال فضل زي ماكان ما حصلش الا تغيير قليل ".

وفي حديثه للهيئة البرلمانية في ١٦ مايو ١٩٦٥ يواصل عبد الناصر تأصيل موضوع المرحلة الانتقالية. فهي انتقالية لأن الأساس الاقتصادي للمجتمع ما زال متخلفاً. يقول عبد الناصر:

" في مرحلة التحول فان تغيير العلاقات الاجتماعية يقابل مشاكل كثيرة . في هذه المرحلة التناقضات التي تقابلنا تناقضات كثيرة . ليه ؟ لأن رواسب أو بقايا العلاقات الاجتماعية التي تكونت في زمن النظام الرجعي الاقطاعي الرأسمالي لا زالت باقية وما انتهتس . ولا يمكن أن احنا نتحول من الرأسمالية الى الاشتراكية تحول اوتوماتيكي في سنة أو سنتين أو عشرة".

" فالتحول الاشتراكي في حد ذاته يتوقف على الأساس الاقتصادي للمجتمع. اذا كان الأساس الاقتصادي للمجتمع اللي احنا ورتناه بالثورة هو أساس قوي بيكون له تأثير طبعاً . احنا أخذنا أساس اقتصادي متخلف. فواجبنا من أجل بناء الاشتراكية ان نضع القاعدة الاقتصادية السليمة. وعلشان نضع القاعدة الاقتصادية السليمة لن نستطيع أن نحقق التحول الاشتراكي ولا يمكن لنا أن نبني العلاقات الاجتماعية الجديدة اللي بنادي عليها أو اللي بننظر لها كهدف من أهداف الاشتراكية (الا) بأن نقيم قاعدة صناعية . لكن هل معنى قيام هذه القاعدة الصناعية اننا حلينا كل التناقضات ؟ لا... ستظهر دائماً تناقضات في المجتمع تغذيها باستمرار الرجعية وتغذيها باستمرار القوى التي كانت تسيطر على المجتمع القديم ".

لكن لا بد من التصدي - كيف ؟ بالوعي والوعي الاشتراكي بالذات وبوحدة القوى الاشتراكية .

يقول عبد الناصر في عيد الثورة في ٢٢ يوليو ١٩٦٥ :

" فيه تناقضات بتقابلنا واحنا بنتحول من مجتمع رأسمالي الى مجتمع اشتراكي . هذه المصاعب تحتاج منا الى اننا نقابلها بوعي اشتراكي . وتحتاج من جميع قوى تحالف الشعب العامل أن تتكاتف . هل يستطيع الشعب العامل أن يتصدى في هذه المرحلة ؟ لايمكن للشعب العامل أن يتصدى في هذه المرحلة لقوى الاستعمار والرجعية الا اذا تسلح بالوعي ووعي اشتراكي "

ومن قبل نادى عبد الناصر في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية بضرورة الثورة الثقافية . وقال يومها :

" أنا بالمناسبة باقول إن الثورة الثقافية مهمة جداً الثورة الثقافية أساس الثورة السياسية وأساس الثورة الاجتماعية "

وكان مدركاً لآثار الوضع الانتقالي كله على التطبيق . فالتفكير الطبقي ما زال موجوداً . ولذلك دعا عبد الناصر للتمييز بوضوح بين الاشتراكية وبين أخطاء التطبيق . قال في جلسة افتتاح مجلس الأمة في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ :

" واحنا بنبني الاشتراكية حنغلط ، لكن إذا غلطنا مش معنى هذا أن الاشتراكية هي اللي غلط معناها أن احنا غلطنا في التطبيق "

ومع ذلك فانه يجب الحذر من الرجعية في هذه المرحلة الانتقالية . فمن جانب فان الرجعية تتكون في مرحلة التحول الاشتراكي "

ومن جانب آخر فان هناك :

"تطلعات طبقية لا زالت موجودة . والسلاح الوحيد اللي يخلينا نقضي عليها هو الوعي الكامل "

ويضيف عبد الناصر فكرة أساسية في التصدي للرجعية القديمة والجديدة على السواء . "سلاحنا الرئيسي في هذا هو النضال وتطوير وتدعيم الديمقراطية الاشتراكية ، الديمقراطية لقوى الشعب العامل "

وبعد ، فاننا لم نستطرد الى تفاصيل عديده لمفهوم عبد الناصر عن الاشتراكية العلمية . كذلك فاننا لم نتطرق الى علاقة هذا المفهوم بغيره من المفاهيم .

وانما يكفي أن أخص فيما يلي مفهوم عبد الناصر في النقاط الجوهرية التالية :

أولاً: ان هدف الاشتراكية عموماً هو الغاء استغلال الإنسان للإنسان ، ومن ثم تصفية الفوارق بين الطبقات مع تكافؤ الفرص بين الأفراد وأعطاء كل بقدر عمله .

ثانياً: ان وسيلة الاشتراكية هي اقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية وبخاصة في الصناعة والتجارة والمال .

ثالثاً: ان الاشتراكية تبنى بنقل السلطة الى تحالف الشعب العامل . فهذه السلطة هي اداة الشعب في احداث التغييرات الاجتماعية المطلوبة.

رابعاً: ان التخطيط الشامل للاقتصاد الوطني هو اطار تطوير هذا الاقتصاد على أسس اشتراكية.

خامساً: ان الانتقال الى الاشتراكية يقتضي مرحلة انتقال يتحول فيها المجتمع من الرأسمالية وبقايا الاقطاع الى الاشتراكية ، وتجرى خلالها اصلاحات عديدة تعتبر اصلاحات ثورية.

سادساً: ان بناء الاشتراكية يتطلب الوعي الاشتراكي في صفوف قوى الشعب العاملة وبخاصة الطبقة العاملة، أي الطبقة التي تعمل بأجر والتي سوف تحتل المركز القيادي في المجتمع الاشتراكي.

ولقد عنى عبد الناصر بمعالجة اختلاف مفهومه عن مفهوم الشيوعيين . ففي حديثه الى أعضاء مجلس الأمة يميز عبد الناصر بين الاشتراكية العلمية والاشتراكية المادية " احنا اشتراكيتنا هي اشتراكية علمية ، قائمة على العلم وليست قائمة على الفوضى. ماهياش أبدا اشتراكية مادية. ماقلناش ان احنا اشتراكيتنا اشتراكية مادية ، ماقلناش ان احنا اشتراكيتنا ماركسية".

وفي حديثه للمبعوثين في الاسكندرية يوضح معالم الخلاف :

" قد يكون هناك خلاف بيننا وبين الشيوعيين . ما عندناش دكتاتورية البروليتاريا ولكن بنقول ديمقراطية الشعب العامل كله. وبعدين بنعترف بالأديان . وبعدين لا نؤمن بدموية الصراع الطبقي في القضاء على الطبقة بالعرف أو بالقوة. وفيه حاجات أخرى يمكن تكون تفصيلية. أنا في رأيي أن الاشتراكية واحدة ، ولكن يخلف التطبيق فيها باختلاف المكان ."

ولا أجد في النهاية خاتمة أفضل مما قاله عبد الناصر نفسه تلخيصاً لنضاله الطويل على طريق الاشتراكية. فلقد اتخذ لنفسه (نجوماً هادية) يسترشد بها:

أولها: ان هناك امتزاجاً بين الاشتراكية والديمقراطية .

وثانيها : ان الوحدة الوطنية هي الضمان الوحيد لسلامة العمل الوطني ونجاح أهدافه في كل المجالات.

وثالثها: ان التعبئة الوطنية لكل الطبقات هي الوسيلة الوحيدة لدفع التطور في جميع مجالاته بسرعة وكفاءة .

وهكذا يتأكد أن باب الاجتهاد مفتوح أمام الجميع. واذا كانت الاشتراكية قد تأسست في القرن الماضي على أساس من العلم عن طريق الكشف عن القوانين الموضوعية العامة التي تجعل منها علماً ، فان باب الاجتهاد في العلم لم يغلق امام تجارب الشعوب ولا أمام عبقرية

المناضلين والمفكرين. ومن حق المصلحين والثوار أن يتطلعوا بالأمل الى نجم الاشتراكية الصاعد في عنان السماء.

ستدخل الشعوب جميعاً في الاشتراكية- لكن عبر دروب متفرقة. فلكل بلد ولكل شعب طريقه الخاص الى الاشتراكية. ويتحدد هذا الطريق سلفاً بكل السمات الموضوعية لتطور البلد المعين وبكل التراث النضالي للشعب المعين.

وإذا كانت الاشتراكية حتمية تاريخية فان التاريخ لا ينزل الى الساحة ويتولى بنفسه اراحة الرأسمالية. بل لا بد أن تتحول حتمية التاريخ الى حركة من جانب البشر أصحاب المصلحة في الاشتراكية. كذلك فالرأسمالية لن تهلك من تلقاء نفسها ولا من شدة الضيق بها ولا من كثرة الدعاء عليها- الرأسمالية لا تسقط اذا لم يسقطها البشر.